الرجل جاهلا من زنا وطلقها او فسخ نكاحها بعد الدخول
انقضت العدة بالحيض مع وجود الحمل وان كان متغيرا
زنا كان طلقها حاملا منه فوطيها غيره بشبهة او بالعكس
لم تنقض به خلافا للقاضي والثاني وهو القديم انه ليس بحيض
بل هو حدث دايم كسلس البول لان الحمل يسد مخرج الحيض
وقد جعل دليلا على براءة الرحم فدل على ان الحامل لا تحيض
والاول اجاب عنه بانه انما حكم ببراءة الرحم عملا بالغالب
كما هو **وان النقا بين دما اقل الحيض فاكثر حيض** فاكثر الطهر فاشبه الفترة بين
دفعات الدم وليسمى قول الشعبي والثاني انه طهر لانه
اذا دل الدم على الحيض وجب ان يدل النقا على الطهر
وليسمى هذا قول اللقط وقول التلفيق ومحل القولين
في الصلاة والصوم ونحوها فلا تجعل النقا طهرا في
انقضاء العدة اجماعا وشرط جعل النقا بين الدم حيضا
ان لا يجاوز خمسة عشر يوما ولا ينقص مجموع الدماء
عن اقل الحيض وان يكون النقاء ابدا على الفترات
المعتادة بين دفعات الحيض فان تلك حيض قطعا
والفرق بين الفترة والنقاء ان الفترة هي الحالة التي
ينقطع فيها جريان الدم ويبقى اثر لو ادخلت قطنة
في فرجها لخرجت ملوثة والنقاء ان تخرج نقية لا شيء
عليها ولو عبر المتقطع خمسة عشر جاما مر في المستحاضة
والدم المرئي بين التواميين بشروط الحيض حيض
كالخارج بعد عضو منفصل من الولد المحكوم بانه
خرج قبل فراغ الرحم **كدم الحمل** بل اولى بكونه
بكونه حيضا اذا رخا الدم بين الولدين اقرب منه

قبلها

Copyright © King Saud University